الشرق اردنية. ويؤكد ان نمط التعامل بين الطرفين تمثّل، من جهة، في إبعاد الفلسطينيين عن مواقع المسؤولية والسيطرة داخل الحكومة والأجهزة الأمنية والجيش، ومن جهة اخرى في تكييف السياسة العليا للبلاد (وخاصة السياسة المتعلقة بفلسطين وبالتحالفات الخارجية) تنازلياً امام رأي القاعدة الفلسطينية. ويعتقد، ايضاً، بأن نقطة ضعف العرش الرئيسة كانت رغبته في اكتساب الشرعية في عيون المواطنين الفلسطينيين، لأن حكمه لن يستقر، ابداً، بدون ذلك الاعتراف، رغم امتلاك العرش للقوة العسكرية الكفيلة بفرض النظام لو خرج الفلسطينيون عن حدود معينة. فيضيف بيلي أن هذا النمط استمر حتى تاريخ طرد التنظيمات الفدائية من الأردن في العام ١٩٧١، وانقلب الصراع الفلسطيني ـ الأردني بعد ذلك الى تنافس شديد بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية، حيث يعتبر المؤلف ان التنافس دار في الظاهر حول السيطرة على الضفة والقطاع بعد جلاء اسرائيل عنهما (لو تم ذلك). وفي الجوهر حول هوية الضفة الشرقية: فهل تتحول الى دولة فلسطينية؟

يحمل الفصل الأول عنوان «الأردن، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧»، ويقسم إلى ثلاثة اجزاء، حسب اهم الفترات التاريخية، وهي ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ و١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و١٩٦٥ ـ ١٩٦٧: فيعتبر بيلي ان المرحلة الأولى كانت مرحلة عدم استقرار النظام الأردني، واتسمت بعملية استيعاب الاعداد الكبيرة من النازحين الفلسطينيين داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأردنية. ويؤكد ان السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ شهدت نمو جيل جديد من القيادات السياسية الفلسطينية الذي تميز عن الجيل السابق بثقافته الغربية وبدائة نظرته الى مسائل التنظيم والنشاط السياسيين. وقد توزع هؤلاء القياديون الشبان بين اتجاهات فكرية عدة، لكنهم اتفقوا حول معارضة الحكم، او على الأقل حول معارضة سياسات معينة.

ويقدم بيلي صورة مبسّطة ومضلّلة الى حد ما عن حجم وعدى فعالية احزاب المعارضة في الخمسينات، إذ يوحي بدرجة عالية من التنظيم والتنسيق والقدرة على تحريك الجماهير، فيما يُغفل وجود قوى سياسية اخرى أضافت إلى تشتيت الاحزاب وتبعثر جهودها. لكن لا يعني ما سبق أن وجود الاحزاب وتحريضها باستمرار ضد الاعتراف باسرائيل والتحالف مع الغرب لم يأت بفائدة، بل ساهم ذلك، مساهمة هامة، في تسييس الجماهير الفلسطينية، اساساً، وفي اعاقة الحكومة في متابعة سياسات معينة.

إلا أن نقاط الضعف في تحليل بيلي لا تقتصر على سوء تقدير دور أحزاب المعارضة، بل تشمل، ايضاً، سوء تقدير دور العناصر الاردنية في حركة المعارضة، فيضع المؤلف نفسه في تناقض شديد حين يركز على الدور الفلسطيني في خلق عدم الاستقرار السياسي وفي التأثير على السياسات الخارجية الأردنية؛ ولكنه يذكر، بعد ذلك، أن من قاد «الحكومة الوطنية» العام ١٩٥٦، ومن قام بمحاولات انقلابية من داخل المؤسسة العسكرية خلال الخمسينات، كانوا، جميعاً، شرق اردنيين عريقين.

ولا يفسر الوقوع في مثل هذا التناقض الصارخ سوى إصرار المؤلف على تصوير العملية السياسية الداخلية في الأردن، خلال تلك الحقبة، على انها نتيجة «لاستراتيجية فلسطينية» (ص ١٢)، موحياً بأجواء تآمرية وايدي خفية تحرك الاوضاع وتخلق البلبلة. اذ يتضح أن بيلي لديه تحليل معين مسبق، وليست لديه الأدلة الكافية، فيسمح لنفسه بالخروج عن موضوعه المركزي ليكتب عن الاحداث الداخلية الأردنية، اي انه يبدأ في سرد التاريخ السياسي الداخلي للمملكة الأردنية خلال عقد الخمسينات اكثر مما يناقش ويحلّل العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية المحددة.

يظهر هنا عيب بارز في تناول كلنتون بيلي لموضوعه. فقد غاب، كلياً، عن هوامش ومراجع الكتاب اي ذكر لمجموعة الكتب الاكاديمية الجادة التي صدرت وتتناول، تحديداً، الدور السياسي للفلسطينيين في الأردن والعلاقات الفلسطينية ـ الأردنية وتاريخ احزاب المعارضة. ويعني ذلك، اولاً، ان المؤلف غير ملّم بموضوعه وبالجهود المبذولة حتى الآن لدراسته، بل انه يجهل حتى تلك الدراسات التي كتبها اسرائيليون؛ وثانياً انه اعتمد على مصادر قديمة جداً؛ وثالثاً انه قدم سرداً ناقصاً ومشوهاً. إلا أن خطيئة بيلي الكبرى تتمثل في انه كتب فصلاً يفشل فيه في تلخيص الحقبة السياسية تلك وفي تقديم اي جديد يتميز عما كتبه آفي بلاسكوف في كتابه «اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧»، وامنون كوهين في كتابه